المشاركة السياسية في الأردن في ضوء الأوراق النقاشية الملكية

د. سحر محمد الطراونة - جامعة الشرق الأوسط
د. ريما أبو حميدان

Political Participation in Jordan in light of the Royal Discussion Papers

Dr. Sahar Mohammad Al Tarawneh – Middle East University
Dr. Rema Abu Hmidan

52

المشاركة السياسية في الأردن في ضوء الأوراق النقاشية الملكية

د. سحر محمد الطراونة - جامعة الشرق الأوسط
د. ريما أبو حميدان

الملخص

تؤدي المشاركة السياسية الفعالة دوراً أساسيًا في تعزيز الحكم الديمقراطي الرشيد، وسيادة القانون بما يحقق الشفافية ومبدأ المساءلة التي تسهم بشكل رئيس في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمشاركة السياسية، وصور تطبيقها، والوقوف على الممارسات الديمقراطية، ومقوّمات المشاركة السياسية في الأردن في ضوء عملية الإصلاح السياسي، والأوراق النقاشية الملكية، ودور وسائل الاتصال والإعلام باعتبارها شريكًا رئيسيًا في هذه العملية، كما ناقشت الدراسة فرص تحقيق التمكين الديمقراطي في الأردن.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها: أنّ التمكين الديمقراطي لا يتمّ إلا من خلال التوافق بين نمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في المجتمع من خلال تحقيق دولة القانون والمؤسسات، وأن تحقيق شروط الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار يتمّ من خلال التعديلات الدستورية، والتشريعات التي تقود في النهاية إلى الحكومة البرلمانية كما هو مشار في الأوراق النقاشية الملكية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ، بالإضافة إلى منهج التحليل النظمي.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، الأردن، الأوراق النقاشية الملكية، الاتصال والإعلام.

Political Participation in Jordan in light of the Royal Discussion Papers

Dr. Sahar Mohammad Al Tarawneh – Middle East University
Dr. Rema Abu Hmidan

Abstract

Effective political participation plays a key role in promoting good democratic governance and the rule of law in order to achieve transparency and the principle of accountability, which contribute mainly to the process of political, economic and social development. This study aims to define political participation and its application forms, and to identify democratic practices and the elements of political participation in Jordan in light of the political reform process and the royal discussion papers. The study also tackles the role of the means of communication and media as a major factor in this process and discusses the opportunities of achieving democratic empowerment in Jordan. The study found that democratic empowerment is only achieved through social, economic, cultural and political relations harmony in society by realizing the rule of law and institutions. Political, economic and social reform that aims at enhancing popular participation in decision-making is carried out through constitutional amendments and legislations that ultimately lead to parliamentary government, as indicated in the royal discussion papers. The study followed the descriptive-analytical approach, and the systemic analysis approach.

Key words: Political Participation; Jordan; Royal Discussion Papers; Media.

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

تعد المشاركة السياسية من سِمات المجتمعات والأنظمة السياسية الحديثة التي تشكل المظهر الرئيس للنظام الديمقراطي الذي يستلزم بناء المؤسسات السياسية التي تسهم في عملية الاستقرار السياسي.

فالاستقرار السياسيّ يتحقق إذا ما كان هناك توافق بين عمليتي المشاركة السياسية من جهة، والمأسسة السياسية من جهة أخرى. فلا يمكن ضمان الاستقرار إلا إذا تطورت المؤسسات السياسية بصورة تواكب التوسع السريع في قاعدة المشاركة السياسية؛ من أجل استيعاب القوى الاجتماعية المهتمة بالمشاركة في عملية صنع القرار.

من ثم، فإنّ عملية التعبئة للقوى الاجتماعية باتجاه المشاركة السياسية، والانخراط من ثم في العمل السياسي بنسب متزايدة، يقتضيان ضرورة بناء المؤسسات السياسية اللازمة لاستيعابها، ومن ثم استبعاد إمكانية لجوئها إلى العنف؛ لفرض مشاركتها على النظام السياسي الحاكم عن طريق القوة وتقويض الاستقرار السياسي، وهذا ما نادى به جلالة الملك من خلال الأوراق النقاشية، وطرحه لبرنامج التمكين الديمقراطي للأفراد والجماعات؛ إذ تؤدي المشاركة السياسية الفعالة دوراً أساسيًا من خلال التعددية الشاملة: سياسياً، وحزبياً، وإدارياً، وثقافياً، وإعلامياً، في تعزيز الحكم الديمقراطي الرشيد، وسيادة القانون بما يحقق الشفافية، ومبدأ المساءلة التي تسهم بشكل رئيس في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رافقت الأوراق النقاشية أيضاً ممارسات أفضت إلى تحقيق الغاية من وجودها؛ كان لمخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية 2022 م، وقبلها اللجنة التي تشكلت عام 2011م، حول إجراء حوار وطني حول الإصلاح السياسي والاقتصادي إلا الدور

الفاعل فيما يتعلق بالتعديلات الدستورية والتشريعات المرتبطة بمنظومة العمل السياسي ومراجعتها؛ من أجل الوصول إلى الحياة الحزبية، من ثم تشكيل حكومات برلمانية عمادها الأحزاب .

ستحاول الدراسة الوقوف على طبيعة المشاركة السياسية، ومقوّمات ممارستها في الأردن، بالطريقة التي تحقق الهدف الأساسي من وجودها.

الدراسات السابقة

- دراسة درادكة (2015)، أثر الربيع العربي على المشاركة السياسية؛ الأردن نموذجاً (2011-2013م) يتناول هذا البحث أثر الربيع العربي على المشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة (2011-2013)، حيث وصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية بين الربيع العربي ومؤشرات المشاركة السياسية الأساسية والثانوية، مثل: العوامل المساعدة، ومنها: ظهور قوى اجتماعية جديدة، وسائل التواصل الاجتماعي، الصراع بين القوى السياسية والقيادات السياسية، العنف والسلوك الاحتجاجي، والمطالب الفئوية والمناطقية والمجتمعية، أما من حيث المؤشر الكلي المرتبط بأنشطة المشاركة السياسية التقليدية وغير التقليدية فقد كانت الأنشطة التقليدية تتجه نحو التزايد: كالمسيرات التي قامت بها بعض الأحزاب، وأحداث الشغب والاحتجاجات العمالية المتعددة، والحركات العمالية العشائرية القبلية، وحراكات المناطق، والحراكات الشبابية، أما من حيث زيادة الناشطين سياسياً باعتبار ذلك أحد أشكال مستويات المشاركة السياسية فقد قامت فئة الشباب والتجمعات القبلية في المناطق برفع المطالب التي تراوحت ما بين مطالب اقتصادية، ومطالب سياسية دستورية. أما المؤشر المتعلق بدوافع المشاركة السياسية فقد كانت الدوافع الخاصة للمشاركين سياسياً أكثر قوة إذ ارتبطت بتحقيق مصالح وقتية، تمثلت بإضرابات العمال، أو مصالح غير

منظمة، قرابية مرتبطة بوجود المشاركين سياسياً في منطقة جغرافية محددة، أما من حيث متطلبات المشاركة السياسية فبرز استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة للحشد والتعبئة.

قام الباحث باختيار عدة فرضيات مرتبطة بأثر الربيع العربي على كل مستويات المشاركة السياسية وأشكالها، ودرجة الاهتمام السياسي، والمطالب السياسية، ودوافع المشاركة السياسية، وتوفر متطلباتها، وزيادة شدة المنبّهات السياسية؛ مما أدى إلى ظهور نتائج، تمثلت في: ظهور قوى اجتماعية جديدة، وتزايد أنشطة المشاركة السياسية غير التقليدية، وزيادة درجة الناشطين. أما من حيث المنهج المستخدم في البحث فقد استُخدِم اقترابُ تحليل الجماعة، واقتراب الدولة والمجتمع؛ كونهما الأقرب إلى معالجة ظاهرة البحث المتمثلة للمشاركة السياسية باعتبار مَن يقوم بها جماعات مختلفة: كالشباب، والعشائر، والأحزاب السياسية؛ للضغط على السلطة، مع استخدام الباحث لمؤشرات كمية تتعلق بعدد الاحتجاجات المختلفة، ونسبة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، كما استخدم الباحث أدوات تحليلية متعلقة بأسباب نشوء الحراكات الاجتماعية الجديدة، وطبيعة العلاقة بين القيادات السياسية وأشكال المشاركة السياسية.

- دراسة السويليمين (2016) تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة (1989-2015).

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية في الأردن من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل البيانات التي تم جمعها، سواء في الجانب النظري أو الميداني من الدراسة، وقد تكوّنت عينة الدراسة من القيادات الحزبية في الأحزاب السياسية في الأردن. حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (297) من القيادات الحزبية وأعضاء الأحزاب، وقد توصلت

الدراسة إلى وجود درجة متوسطة من الموافقة لدى القيادات الحزبية الأردنية على واقع التنشئة المجتمعية، ووجود درجة متوسطة من الموافقة لدى القيادات الحزبية الأردنية على واقع المشاركة السياسية في الأردن، ووجود تأثيرات إحصائية للتنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية، وأنَ التنشئة الاجتماعية تفسر (57.6%) من التباين في المشاركة السياسية، وهذا يشير إلى التأثير الواضح للتنشئة المجتمعية في عملية المشاركة السياسية، وتوصي الدراسة برفع مستوى الوعي السياسي لدى الشباب، وقيام الأحزاب السياسية بوضع برامج عمل متكاملة واضحة الأهداف والرؤيا؛ من أجل استقطاب الجماهير.

- وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها انطلقت في رؤيتها من خلال طرح الملك عبد الله الثاني للأوراق النقاشية التي تناولت موضوع الدراسة المتعلق بالمشاركة السياسية بمختلف الطرق وصولاً إلى تحقيق الحكومة البرلمانية التي لن تتحقق من دون التشريع المناسب لها، والتعديل على القوانين ذات العلاقة، وإجراء التعديلات الدستورية التي تحقق هذا الهدف.

مشكلة الدراسة

تتحدّد مشكلة الدراسة في الوقوف على هدف أساسيٍّ من الإصلاح ألا وهو تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، وأن الانخراط في الحياة السياسية يشكل حقاً وواجباً أساسياً لكل مواطن، يقوم على أساس المواطنة الفاعلة باعتبارها وسيلة لتحقيق مصلحة المجتمع ككل، والإصلاح يكمن في ضرورة إيجاد التشريع المناسب، بالإضافة إلى إجراء التعديلات الدستورية، وهذا ما دعت إليه الأوراق النقاشية الملكية، واللجان الإصلاحية، ويبقى التطبيق العملي للنصوص النظرية الأساس لتحقيق المشاركة السياسية المرجوّة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوقوف على ما يأتي:

1- التعريف بالمشاركة السياسية وصور تطبيقها في الأردن

2- مقوّمات المشاركة السياسية في الأوراق النقاشية الملكية والتطبيق الفعلي لها.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة باعتبار الأردن من الدول الساعية إلى ممارسة العمل السياسي بصورة ديمقراطية معاصرة، بما يتوافق مع ثقافته واحتياجاته وتطلعاته، باعتبار أنَ المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة المدنية الحديثة؛ فقد احتلّ أهمية لدى صُنّاع القرار تمثلت بالتشريعات اللازمة لتحديث المنظومة السياسية، بالإضافة إلى التأكيد عليه في الأوراق النقاشية.

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أنه كلما ترسخت الأسس الديمقراطية في النظام، وفي بنية مؤسسات الدولة، اتسعت دائرة المشاركة السياسية بين المواطنين، باعتبارهم شركاء في إدارة المجال العامّ بين الدولة والمجتمع، وزادت الثقة بين المواطنين والحكومات.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: الأردن

مجتمع الدراسة: المجتمع الأردنيّ

الحدود الزمانية: 2012-2022

منهجية الدراسة

1- المنهج الوصفي التحليلي

يسعى هذا المنهج إلى تحديد خصائص الظاهرة موضوع الدراسة، ووصف طبيعتها، ونوع العلاقة بين عناصرها، والأسباب التي قادت إليها، وربط كل ذلك بنتائج الدراسة في كل المعالجات التي تضمنتها.

2- منهج التحليل النظمي

عميد هذا المنهج هو ديفيد إيستون الذي يرى أنّ الظاهرة السياسية تتحرك بفعل عوامل خارجية وداخلية تؤثر فيها، ويطلق عليها (المدخلات Inputs)، وهذه العوامل أو المدخلات تتفاعل مع وسط نظاميّ تؤلفه عناصر عدة وعملية التفاعل هذه التي يطلق عليها (العمليات Process) يترتب عليها نتائج يطلق عليها (مخرجات Outputs)، ومن خلال هذا المنهج يمكن التعرف على العوامل الخارجية والداخلية التي أثرت على النظام السياسي وتفاعلت مع عناصرها، وما ترتب على كل ذلك من نتائج، وهذا المنهج تم اعتماده في كل المعالجات التي تناولتها الدراسة.

قائمة المحتويات

- **المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية وواقعها في الأردن.**
- **المبحث الثاني: مقومات المشاركة السياسية في الأردن.**
- **المبحث الثالث: رؤية نحو تمكين الديمقراطية ومأسستها في ضوء الأوراق النقاشية الملكية.**

المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية وواقعها في الأردن

مفهوم المشاركة السياسية

يعتبر مفهوم المشاركة السياسية من أكثر المفاهيم شيوعاً في العلوم السياسية إذ ترتكز عليه النظم الديمقراطية والذي يقوم على الاعتراف بالحقوق المتساوية، وعلى الاعتراف بالآخر واعتباره متكافئاً ومتساوياً مع جميع نظرائه، بصرف النظر عن: الجنس، أو الدِّين، أو العِرق، أو النوع الاجتماعيّ، كما أنّ المشاركة لا بدّ أنْ تُسهِمَ في استبعاد الصراع، وتحل محله فكرة التعاون. أما في المجال السياسي فتعد المشاركة حجر الزاوية في إعادة تركيب نظم السلطة، وإتاحة الفرصة للجماعات المختلفة للمشاركة عبر آليات الديمقراطية.

وهذا المفهوم يشترط وجود مواطنين يتوفر لديهم الشعور بالانتماء للوطن، وبضرورة التعبير عن إرادته متى توفرّت لديهم الإمكانيات المعنوية ووسائل التعبير، وهذا ما يطلق عليه المواطنة الفاعلة. وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي بأنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة، فمفهوم المشاركة السياسية يشمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المعنية في الدولة؛ ولذلك تعد المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطيًا من أهم مبادئ الدولة الحديثة، مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات من الأنظمة الاستبدادية التي تقوم على احتكار السلطة.

وقد عرّف كل من (صموئيل هنتنجتون) و(جون نلسون) المشاركة السياسية على أنها ذلك النشاط السياسي الذي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي؛ بقصد التأثير على عملية صنع القرار

الحكومي، سواء أكان النشاط فرديًا أو جماعيا منظما أو عفويًا، متواصلاً أو منقطعًا، سِلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي فعّالاً أم غير فعّالٍ. (علوان ،1997: ص64)

وحسَب (هنتنجتون) فإنَّ المشاركة السياسية تهدف إلى تغيير مخرجات النظم السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد الذين يُقدِمُون على المشاركة.

أمّا التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية فإنّ النظام السياسي يُبيّن مدى مساهمة المواطنين المباشرة وغير المباشرة في عملية اتخاذ القرار في إطار النظام السياسيّ المحيط. (عثمان ،2016)

ويمكن القول: إنّ المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة؛ فالمواطنون هم أصحاب حقوق اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، يصونها الدستور الذي يعبر عن هذا في كلِّ المواد التي تتعلق بحقوق المواطن، وفي إطار تعريف المشاركة السياسية (عثمان،2016).

وفي ضوء ما سبق يمكن شمول تعريف المشاركة السياسية لِيعنيَ: المساهمة الإيجابية في صنع القرارات، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر؛ لتحديد نوع ومستوى فرص الحياة الممكنة والمرغوبة للمواطنين ومجتمعاتهم، وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية كافة، وعلى الأصعدة كافة من: الأسرة إلى مؤسسات المجتمع المدني، إلى المؤسسات الإعلامية، إلى مؤسسات الدولة.

وتعد بدايات ظهور مفهوم المشاركة السياسية في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية التي رافقها ظهور الطبقة الوسطى ومطالبتها الاشتراك في الحكم، لا سيَما عندما تطورت نظم الانتخابات البرلمانية التي رفعت القيود التي تحدّ من المشاركة السياسية الشعبية، وساهمت في التوجه نحو المشاركة في العمليات الانتخابية. وفي القرن العشرين ظهر مفهوم المشاركة السياسية في آسيا وأفريقيا بعد

انحسار الاستعمار؛ لتوضيح العلاقة بصورة أفضل بين الفرد والسلطة، أما في البلدان العربية فقد برز هذا المفهوم مع بروز الحركات التحررية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (مشاقبة،2016: 71).

واقع المشاركة السياسية في الأردن

كانت بدايات ظهور مفهوم المشاركة السياسية منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921م، بإصدار القانون الأساسيَ عام 1928 بدايةً، ومروراً بدستور 1947م، وقيام المجالس التشريعية في عهد الملك المؤسِّس، انتهاءً بدستور عام 1952م، الذي واكب المتطلبات المستجدة في المملكة، لا سيما إجراء الانتخابات النيابية والبلدية، وانتخابات النقابات، والنوادي، والجمعيات الخيرية، وغيرها من مؤسسات المجتمع المدنيّ. (مشاقبة، 2016 :77).

بناءً على ما سبق، فإنّ التجربة الديمقراطية في الأردن مرت في مراحل عديدة، إلا أنه يمكن اعتبار عملية التحول الديمقراطي بدأت منذ أن أعلن الملك الحسين طيب الله ثراه عن استئناف الحياة الديمقراطية عام 1989م ؛ حيث أعيدت الحياة النيابية، وأجريت العديد من الإصلاحات السياسية اللازمة لعملية التحول الديمقراطي: كإلغاء الاحكام العرفية، وإلغاء قانون مقاومة الشيوعية، وإصدار الميثاق الوطني، وقانون الاحزاب وقانون المطبوعات والنشر، وبذلك أصبحت تركيبة المجالس النيابية الأردنية تمثل القوى السياسية المختلفة، وهذا ما أكده النظام السياسي الأردني ليفتح المجال للقوى السياسية جميعها للمشاركة في العملية السياسية. (الشرعة، 2000: 182_181).

وجاءت الأوراق النقاشية لجلالة الملك عبد الله الثاني مكمّلة ومُحفزة لعملية الحوار الوطني حول مسيرة الإصلاح، وعملية التحول الديموقراطي التي يمر بها الأردنّ؛ بهدف بناء التوافق، وتعزيز المشاركة الشعبية في

صنع القرار. فمنذ اعتلاء الملك عبدالله الثاني لعرش المملكة راعى جانب الموازنة بين قطاعات الشعب المختلفة في مشاركتهم السياسية؛ بهدف بناء الأردن الحديث، ومواكبة التطورات الجارية في العالم على الأصعدة كافة؛ فكان للإصلاح الشامل أولوية تمثلت مؤخراً بتشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، التي تشكلت بإرادة ملكية في 10 حزيران2021 م، برئاسة سمير الرفاعي، وكان هدفها منسجماً مع ما جاء في الأوراق النقاشية الملكية، إذ طلب منها تقديم التوصيات المتعلقة بتطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحلية، ووضع مشروع قانون جديد للانتخاب، ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، والنظر في التعديلات الدستورية المتصلة حكماً بالقوانين وآليات العمل النيابيّ، بالإضافة إلى تمكين المرأة والشباب، والبحث في السبل الكفيلة لتحفيز مشاركتهم في الحياة الحزبية والبرلمانية.

فزاد الاهتمام بإصدار التشريعات اللازمة لذلك، وازداد الاهتمام بدور المرأة في بناء المجتمع الأردني بالإضافة إلى الاهتمام بالنقابات والأحزاب وكلّ ما يتعلق بأيّ تشكيل اجتماعيّ يعتبر فاعلاً في المجتمع بشكل عامّ. (مشاقبة،2016: 77).

وتتمثل بداية المشاركة في النظام السياسيّ الديمقراطيّ من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم، واستخدام الوسائل المتاحة كافة، من وسائل الاتصال الجماهيري، ومواقع التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام المختلفة التي تؤثر بشكل كبير في الرأي العامّ، الذي يعد بدوره أداة ضاغطة أمام صانع القرار، وتوفير قنوات تستجيب لذلك؛ لأنّ هذا النظام يُبنى على قيم نبيلة، مثل: المساواة والحوار، وقبول الآخر، وغيرها، ومن خلال ذلك يعتقد المشاركون أنهم يستطيعون إحداث تغييرات والمساهمة في صياغة السياسات العامة، وصناعة القرارات، ومن ثم استجابة النظام لذلك تعني استيعابه للتغيرات الحاصلة في المجتمع، وقدرته على استيعاب

شرائح المجتمع كافة دون تهميش، والخضوع للدستور يؤدي بالضرورة إلى زيادة الثقة بين الحكومة والمواطنين في هذا المجال.

وهذا ما أكدته رؤية الملك من خلال طرحه للورقة النقاشية الرابعة على وجه التحديد فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وعملية الإصلاح التي لن تتم بمعزل عن تعزيز وجود مؤسسات المجتمع المدنيّ ودوره في رقابة الأداء السياسيّ، وذلك عبر زيادة الوعي والتثقيف السياسيّ لأبناء المجتمع؛ حتى يكون التغير الديمقراطي حقيقة ملموسة نحو بناء النموذج الديمقراطي الذي نسعى لتحقيقه. (عبد الله الثاني، الورقة النقاشية الرابعة، 2013).

بناءً على ما سبق، فإنّ المشاركة السياسية لا تتم بمعزل عن التنمية السياسية والمواطنة الفاعلة التي ترتكز على حق المشاركة، وواجب المشاركة، ومسؤولية المشاركة الملتزمة بالسلمية والاحترام المتبادل، وضرورة الانتقال الفعليّ من الجانب النظريّ إلى الجانب التطبيقي من خلال آليات المشاركة السياسية المتمثلة بمؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب ووسائل الاتصال والإعلام، والفعاليات الشعبية كافة.

وعليه، فإنّ مفهوم المواطنة الفاعلة مرتبط بشكل أساسيّ باحترام القانون، وتعزيز مبدأ سيادته مبنيً على وعي المواطن بحقوقه وواجباته بما يحقق المصلحة الوطنية، وترسيخ مبادئ التعددية السياسية والحزبية، وهذا ما أكدَه الملك عبد الله الثاني مراراً باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية التحول الديمقراطي. فقد شدد في الورقة النقاشية الرابعة المعنونة ب "نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة" على أهمية التحلّي بالمواطنة الفاعلة للمشاركة في الحياة السياسية، وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار؛ للوصول الى الحكومات البرلمانية، وتحقيق الوحدة الداخلية (https://KingAbdullah.jo).

ومن أجل تفعيل المواطنة الفاعلة لتحقيق المشاركة السياسية المنشودة لا بد من تحفيز المواطنين على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وبثّ الشعور بالمسؤولية الوطنية والاجتماعية لدى أفراد الشعب والمسؤولين، وتعريف فئات الشعب، ولا سيّما الشباب بالفرص الجديدة في مجالات الاستثمار والعمل والإنتاج، والسعي الدائم إلى نشر الوعي والثقافة المسؤولة للتنمية وللتغيير الإيجابيَ في المجتمع، وتحديداً وسط الشباب، والذي يؤدي بدوره إلى المساهمة في تغيير الاتجاهات بشكل إيجابي ومحاربة الاتجاهات السلبية في السلوك العامّ للأفراد.

ومن الأمور التي تسهم بشكل كبير في عملية المواطنة الفاعلة والتمكين الديمقراطي تعزيز مكانة المال العامّ والمرافق العامّة، إذ أنَ تنمية شعور إيجابيَ لدى المواطنين نحوها ينعكس في سلوكهم وحياتهم اليومية، ويكون ذلك بتنمية الشعور بالالتزام بالقوانين والأنظمة، وتحفيز المواطنين على اتباعها.

إنّ نشر الوعي بحقوق الإنسان باعتباره أساس المواطنة الصالحة، إضافة إلى حقوق الفئات الخاصة، مثل: النساء، والأطفال، والمعاقين، والفئات المُهمّشة في المجتمع، بالإضافة إلى نشر ثقافة النجاح وتعميمها وسط المواطنين يسهم بشكل فعّال في عملية التمكين الديمقراطي (www.jobook.jo).

إنَّ عملية التمكين وتدعيم الديمقراطية من خلال المشاركة السياسية يمكن قياسهما في الأردن من خلال نسب الاقتراع في كلٍّ من: الانتخابات البرلمانية، والانتخابات البلدية، وهي بذلك ترتبط بعدة جوانب:

الأول بإرادة الشعب وحقه في المشاركة، والجانب الثاني يتعلق بمدى الرضى العامّ عن السياسة العامّة التي تنتهجها الحكومة في سبيل تحقيق مطالب أفراد المجتمع، وتحقيق إنجازات تستهدف المصلحة العامة، والثالث

يتعلق بطريقة إجراء الانتخابات (النظام الانتخابي والقوانين الناظمة له) ونوعية المرشحين، بالإضافة إلى المشاركة من خلال الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الاخرى.

وعليه، فإنّ المؤشرات العامة تقود إلى تدني نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية، وهذا مردَه إلى التراجع في دور مجلس النواب، وعدم ثقة المواطنين فيه بسبب انسجام بعض اعضائه مع سياسات الحكومة التي بدورها تلقى رفضاً شعبياً بسبب الإجراءات الاقتصادية التي أثقلت كاهل المواطن.

وفيما يتعلق بالانتخابات البلدية فهي لا تبتعد كثيراً عن الانتخابات البرلمانية في حاجتها إلى قانون انتخابيٍّ يتوافق مع وجهات النظر المجتمعية، بالإضافة إلى دعم الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية (مقداد، 2016: 91-95).

المبحث الثاني: مقومات المشاركة السياسية في الأردن

لا بدّ من التركيز على الجوانب التي تربط المشاركة السياسية بمؤشرات متعددة، منها: المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، بالإضافة إلى الانتماء للجماعات الاجتماعية والسياسية المختلفة ذات الصبغة الدينية أو السياسية. وحتى تصبح الدولة ديمقراطية لا بد من تنمية القواعد العملية للنظام الديمقراطي المتمثل في السلوك السياسي، وكيفية اتخاذ القرار، وطبيعة العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكومين، وتنمية العلاقات الإنسانية وتطويرها من خلال تعزيز القيم المرتبطة بالمواطنة الفاعلة التي تشجعه على المشاركة السياسية. (صالح، 2005: ص14).

ولضمان المشاركة السياسية الفعّالة لا بدّ من تناول عدد من الجوانب الناظمة للعملية الديمقراطية التي تقود إلى المشاركة السياسية، ويمكن أن نوجزها على النحو الآتي:

أولاً: الجانب القانوني المتمثل بدستور الدولة، أو القانون الأساسي للدولة وما ينبثق عنه من قوانين ناظمة للعملية السياسية الديمقراطية:

قانون الانتخاب، والنظام الانتخابي، ووجود هيئات مستقلة لتنفيذ العمليات الانتخابية بأشكالها.

قانون الأحزاب السياسية والجماعات السياسية

القوانين الناظمة للجماعات المهنية والنقابات بمختلف أشكالها

انتخابات مجالس المحافظات بموجب قانون اللامركزية

ثانياً: الإصلاح السياسي، وذلك من خلال تفعيل القوانين وتعديلها لتواكب عملية التحول الديمقراطي

ثالثاً: الثقافة السياسية والوعي السياسي، وذلك بِحَثّ المواطنين على ضرورة ممارسة حقهم في المشاركة السياسية.

وقد جاءت الأوراق النقاشية لتعبر عن طموح الملك عبد الله الثاني في التغيير التدريجي نحو الدولة المدنية الحديثة من حيث الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتفعيل وتعزيز المشاركة السياسية التي تضع صيغًا ملائمة؛ للتعبير عن التنوع بحريةٍ وبإطارٍ مناسب، وبشكل يمنع أو يحول دون نشوب صراعات تهدد سلامة المجتمع الواحد، بحيث تشترك فئات المجتمع ضمن هذا الإطار بيسر وسلاسة.

وهذا ما أكدت عليه الأوراق النقاشية الأربع الأولى التي تناولت عملية الإصلاح من خلال ركائز أساسية، تتمثل في العمل بشكل متدرج على ترسيخ نهج الحكومات البرلمانية وفقًا للملكية الدستورية، معززاً بالمشاركة الشعبية الفاعلة، مع التركيز على مبادئ أساسية، تحقق متطلبات وشروط الحوار الديمقراطي، متمثلة باحترام

الإنسان وكرامته، واحترام الرأي الآخر المختلف، وترسيخ ثقافة التسامح التي تؤمن بالتعددية والتنوع والاختلاف، ونبذ كل صور الإقصاء والعنف في المجتمع، بالإضافة إلى المواطنة المسؤولة التي تعد شرطًا لتطور المجتمع، وتعزيز الديمقراطية من خلال المشاركة في الحياة العامة.

وبناءً على ذلك، فقد كفل الدستور الأردني للمواطن المشاركة السياسية الفاعلة، حيث جاء في مواده ما ينصُّ على حقّ المواطن الأردني في المشاركة السياسية من خلال المؤسسات السياسية المتعددة ومؤسسات المجتمع المدني.

وقد استهلّ الدستور في مادته الأولى فيما يتعلق بنظام الحكم بأنه نيابيّ ملكيّ وراثيّ، حيث قدّم النيابيّ على بقية مكوّنات النظام الأساسية، بمعنى وجود مجلس نيابيّ، أو هيئة منتخبة من الأمة؛ وذلك للدور الهامّ الذي يقع على عاتق مجلس الأمة.

وقد جاء في موادّ الدستور ما يؤكد على حرية الرأي والتعبير باعتبارها أحد أعمدة الديمقراطية والمشاركة السياسية، حيث نصت المادة (15) من الدستور: "تكفل الدولة حرية الرأي على ألّا يتجاوز حدود القانون".

هذا، وقد كفل الدستور الأردني للمواطن: العمل السياسي، والمشاركة السياسية؛ فالمادة (16) نصت على:

1. حق الاجتماع.

2. حق تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة.

3. ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها.

كما نصت المادة (24) / 1 على أنَ الأمة مصدر السلطات، ويتمثل ذلك فيما يتعلق بمجلس النواب، حيث نصت المادة (67) /1 "مجلس النواب أعضاؤه منتخبون،" كذلك أ. حق المرشح في مراقبة الأعمال الانتخابية، ب. عقاب العابثين بإرادة الناخبين، ج. سلامة العملية الانتخابية. المادة (67) /2 قانون الهيئة المستقلة، حيث أنشئت بموجبه هيئة ترعى وتشرف على الانتخابات بجميع أشكالها.

المشاركة السياسية مؤشر للنظام السياسي الديمقراطي، حيث تتجلى الديمقراطية من خلال القوانين الناظمة لها، ومدى تفعيلها وتطويرها لمواكبة المستجدات التي تطرأ على المجتمعات المنظمة، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية. (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية).

القوانين الناظمة للعملية الانتخابية لمجلس النواب الأردني

واستناداً إلى مواد الدستور، فقد تم تشريع القوانين الناظمة للعملية الانتخابية "انتخاب المجلس النيابي الأردنيّ، حيث مرّت هذه القوانين في مراحل متعددة من تاريخ بدء الحياة السياسية إبان نشأة إمارة شرق الأردن وحتى يومنا هذا. حيث يمكن تقسيمها إلى مراحل.

ففي بداية عهد الإمارة، وبعد الاعتراف باستقلال إمارة شرق الأردن عام (1921) تم تشكيل مجلس المستشارين "أول حكومة أردنية" التي قامت بوضع قانون انتخاب لعام (1928) بموجب القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن لعام (1928)، (البرلمان الأردنيّ) إذ تم انتخاب المجلس التشريعي (الأول من خمسة مجالس تشريعية) خلال فترة الإمارة، من عام (1929) وحتى عام (1946)، العام الذي تمّ فيه عقد المعاهدة الأردنية البريطانية، إذ تم الإعلان عن استقلال الأردن لتصبح المملكة الأردنية الهاشمية. وفي عام (1947) تم نشر قانون الانتخاب لمجلس النواب بموجب دستور عام (1947) الذي نص على حق كل أردنيَ بلغ الثامنة عشرة من عمره في الانتخاب. وبعد وحدة

الضفتين عام (1950) تم إجراء انتخابات جديدة تشمل الضفتين، وفي عام (1951) انتخب مجلس الأمة، استمرَ حتى عام (1954) وخلال فترة هذا المجلس تم إنجاز دستور عام (1952) في عهد الملك طلال، ومن ثم تسلم الملك الحسين سلطاته الدستورية، وقد أجريت انتخابات عام (1954) لمجلس الأمة الثالث الذي استمرّ حتى عام (1956).

وفي عام (1960) تم صدور قانون انتخابات؛ ليتناسب والوضع الجديد للمملكة الأردنية الهاشمية بعد وحدة الضفتين، إلى أن احتُلّت الضفة الغربية عام (1967) ومن ثم نتاج قرارات مؤتمر قمة الرباط في العام (1974)، وصدور قانون الانتخاب لسنة (1984)؛ وبسبب قرار فك الارتباط في عام (1988) جرى تعديل على قانون الانتخاب؛ ليتناسب والوضع الجديد، إذ أجريت انتخابات عام (1989) بموجب قانون رقم (23) لعام (1986) وتعديلاته.

في عام (1993) جرت انتخابات بموجب القانون المؤقت رقم (15) لعام (1993)، وهو القانون الذي سمي ب "قانون الصوت الواحد". وفي عام (1997) صدر القانون المؤقت رقم (24)، إذ أجري تعديل على الملحق في القانون الأصلي الخاصّ بتقسيم الدوائر الانتخابية وإجراء بعض التعديلات. (وزارة التنمية السياسية).

قانون انتخاب مؤقت رقم (34) لسنة (2001)، وقانون انتخاب مؤقت رقم (11) لسنة (2003)

قانون انتخاب مؤقت رقم (9) لعام (2010) قانون الانتخاب رقم (25) لعام (2012)، والقانون رقم (6) لعام (2016)، وعليه، فقد تراوحت النظم الانتخابية من عام 1993 وحتى 2016 بين نظام الصوت الواحد والقائمة النسبية المغلقة على مستوى الوطن والمحلية الصوت الواحد والقائمة النسبية المفتوحة.

أما فيما يتعلق بانتخابات المجلس الثامن عشر التي تمت بموجب قانون رقم (6) لعام (2016) فقد بيّن الدكتور أمين مشاقبة، مدير مركز الرأي للدراسات، أنّ نسبة الذين صوّتوا في هذه الانتخابات - مقارنة مع الدورات السابقة - كانت متدنية، إذ كانت نسبة التصويت على مستوى المحافظات (37.1%)، وفي العاصمة عمّان كانت نسبة التصويت أقلّ، إذ بلغت (23.3%)، وقد سجلت أعلى نسبة اقتراع في البادية الجنوبية حيث بلغت (83.39%).

وفيما يتعلق بالنتائج والتوصيات المرتبطة بالعملية الانتخابية فقد توافقت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة على مسوّدة مشروع قانون جديد للانتخاب، تمثل باعتماد نظامٍ انتخابيٍّ مختلط، يشتمل على مستويين من التمثيل؛ الأول وطنيّ ويسمى:الدائرة العامة، والثاني محليّ ويسمى: الدوائر المحلية (https://petra.gov.jo).

أمّا فيما يتعلق بمشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات فقد بيّن د. مشاقبة، مدير مركز الرأي للدراسات، أنّ الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات بلغ عددها (37) حزب من أصل (50) حزبًا مسجلين، وقد فاز (6) أحزاب بـ (23) مقعداً، أي بما نسبته (18.4%) من مقاعد المجلس.

وفيما يتعلق بالمشاركة النقابية في الانتخابات فقد فازت نقابة المحاميين بـ (17) مقعداً، و (8) مقاعد الأطباء (6) مقاعد للمقاولين، والمهندسين بـ (8)، حيث خسر بعض النقابيين مقاعد، في حين زادت مقاعد لنقابيين آخرين.

فمنذ عام (1989)، العام لذي تمّ فيه تفعيل الديمقراطية بإجراء انتخابات مجلس النواب الحادي عشر إلى عام (2016)، العام الذي انتخب فيه المجلس الثامن عشر، تم إقرار ستة قوانين انتخاب، منها المؤقت، ومنها الدائم، وقد جرى بموجبها ثمانية انتخابات لمجلس النواب، والنية تتجه لوضع قانون انتخاب جديد يتناسب ورؤية الملك

عبد الله الثاني، قائم على حوار وطنيٍّ يُرضي الأطياف السياسية، سواءً أكانت مؤسسات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية وهيئة الناخبين. (مركز دراسات الرأي).

القوانين الناظمة للعمل الحزبي والأحزاب السياسية

أبرزت الورقة النقاشية الثانية الحاجة إلى بروز أحزاب سياسية قادرة على التعبير عن مصالح المجتمعات المحلية وأولوياتها وهمومها ضمن برامج وطنية قابلة للتطبيق، ولا شك أنّ هذه العملية تحتاج إلى وقت حتى تنضج، ومع وصول أحزاب سياسية تتنافس على مستوى وطني، وفق برامج تمتد لأربع سنوات إلى مجلس النواب، وحصولها على مزيد من المقاعد، وتشكيلها لكتل نيابية ذات قواعد صلبة، ستكون هناك قدرة أكبر على إشراك نواب كوزراء في الحكومة.

التعددية السياسية أساس الديمقراطية، ولا تتواجد إلا في الأنظمة الديمقراطية، وتعني مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحقها في التعايش، وفي التعبير عن نفسها، والمشاركة السياسية والتأثير السياسي، وفي رأي الدكتور أحمد صدقي الدجاني في ورقته التي قدّمها في المنتدى العربي، التعددية السياسية هي: الاعتراف بوجود تنوّع في مجتمعٍ ما، بفعل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن هويته الواحدة، ويترتب على هذا التنوع احترام وقبول أي اختلافات في العقائد والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات، ومن ثم الأولويات.

وحتى تنظم التعددية في أطياف سياسية ذات اتجاهات وأيدولوجيات متباينة هدفها واحد، كان لا بد من أن تنظم ضمن كتلٍ وأحزابٍ فاعلة، هدفها المصلحة الوطنية الخاصة؛ لذا شرّعت قوانين الأحزاب السياسية، فمنذ تأسيس إمارة شرق الأردن، نشأت العديد من الأحزاب التي كانت تدعو الى استقلال سوريا الطبيعة و وحدتها تحت حكم الشريف حسين أو أحد أنجاله، بدأت بأحزاب عربية حتى عام (1927) ثم بدأت تأخذ طابعها الأردني إذ أسسها

السياسيون من زعماء العشائر والمُلاك، ولكن كان من سماتها أنها ذات أعمار قصيرة، تنشأ وتحل في فترات وجيزة، وأنّ أعداد المواطنين الأردنيين المنتسبين لهذه الأحزاب قليلة (فريحات،2012: 304).

وفي عام (1946)، العام الذي تمتعت فيه بالاستقلال، وأصبحت المملكة الأردنية الهاشمية بما تتضمنه من مفهوم الدولة القانونية، حيث تطورت الحياة السياسية، ولكن هناك محطات هامة جداً واجهت الدولة الأردنية، إذ احتلت فلسطين عام (1948)، ونشأ الكيان الصهيوني، ومن ثم وحدة الضفتين عام (1950)، ومن ثم صدور الدستور الأردني عام (1952)، وقانون تنظيم الأحزاب عام (1954) (حجاج ،2013: 48).

منذ منتصف الأربعينيات من القرن العشرين حتى عام 1950، عام وحدة الضفتين، كانت الأحزاب جماعات أكثر من أنها أحزاب سياسية، إذ كان يتنقل أعضاء الأحزاب من حزب إلى آخر تبعاً للأهواء، أو الخلافات الشخصية. (مصالحة، 1999: 37).

بدأت الدولة التكيف مع التغييرات التي طرأت على الدولة الأردنية بعد وحدة الضفتين، فقد ازداد عدد السكان، واتسعت مساحة الدولة، وتضخم دورها، وتنوعت الفئات المكوِّنة للمجتمع، إذ ازداد عدد الفنيين والتجار وضباط الجيش والموظفين في القطاع العامّ. (مصالحة،1999: 40).

شهد الأردن في بداية الخمسينيات من القرن العشرين حركة حزبية واضحة، فبموجب دستور عام (1952) وقانون الأحزاب السياسية لعام (1954)، بالإضافة إلى التغيير في البنية السكانية والثقافية، وتنامي دور الاتحاد السوفيتي بجاذبية الفكر الاشتراكي، ظهرت الأحزاب السياسية في الأردن باتجاهاتها الدينية والقومية والوطنية واليسارية، وازدهرت الحركة الحزبية، وتنوعت آيدولوجيتها، وقد كان ظاهراً أنّ انتماءات الأحزاب كانت - في غالبيتها - خارجية (فريحات،2012: 304).

كان للأحزاب السياسية في هذه الفترة نشاطات هامة، إذ ساهمت في تنمية الوعي السياسي، وفي المشاركة في الحياة السياسية، وبموجب قانون الأحزاب السياسية لعام (1955) جرت انتخاباتٌ أفرزت أول حكومة حزبية ائتلافية برئاسة سليمان النابلسي كانت قد فازت في انتخابات عام (1956)، ثم ما لبثت هذه الوزارة أن حلت بعد سنة، في عام (1957)، وصدر قرار بوقف النشاط الحزبي، وأعلنت الحكومة الأحكام العرفية.

الأحزاب السياسية في فترة الخمسينيات لم تكن قائمة على التنظيم المؤسسي للأحزاب، ولم تظهر كأداة فاعلة للتنمية الشاملة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كذلك لم تكن الأحزاب قادرة على إدراك واقع الدولة الأردنية في ذلك الوقت، أضف إلى ذلك عدم استيعاب الأحزاب السياسية لمبدأ التعددية؛ فكان هناك صراع واضح بين الأحزاب السياسية أكثر مما هو مع الحكومة (مصالحة،1999: 73).

إنّ غياب الأحزاب السياسية والنشاط الحزبي يتعارض مع الدستور الأردني الذي ينص في بنوده على الحقوق والحريات، مع أنه في الفترة من عام (1957)، العام الذي تم فيه تجميد العمل الحزبي كان هناك نشاط سريٌّ للأحزاب الأيدولوجية والعقائدية دون غطاء قانوني، وفي الوقت نفسه كان هناك ارتباط بين الأحزاب وأعضاء النقابات المهنية، إذ ترأس العديد من الحزبيين النقابات المهنية في الأردن.

في عام (1989)، العام الذي كان فيه تحوّل للمشهد السياسي الأردني، إذ استؤنفت الحياة الديمقراطية بعودة الحياة البرلمانية، وما تلاها من صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لعام (1992)، فقد توافق الحكم والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية على "الميثاق الوطني الذي مهّد بدوره لاستصدار قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لعام (1992)، والذي أدى إلى إعادة النشاط الحزبي، إذ تم تشكيل (30) حزبًا، تلا ذلك تجميد العمل بقوانين الدفاع والطوارئ، والذي أعاد تشريع العمل الحزبي، وبذلك قبلت بدورها الأحزاب السياسية العمل

تحت مظلة الدستور و"الميثاق الوطني"، وقد توزعت هذه الأحزاب على أربعة تيارات رئيسة، هي: التيار الإسلامي بكل مكوناته، والتيار الشيوعي اليساري، والتيار القومي، والتيار الوطني. (مركز دراسات القدس).

يعد قانون الأحزاب السياسية رقم (19) لعام (2007) مُعدِّلا لقانون عام (1992)، حيث تم تعديل وإضافة بعض المواد والفقرات، وكان من أهمها فقرة عدد المؤسسين للحزب، إذ أصبح خمسمائة مؤسس بدلاً من خمسين مؤسس، شرط أن يكونوا موزعين على خمس محافظات على الأقل، بواقع (10%) لكل محافظة، كذلك جاء في مواد القانون ما يؤكد على عدم المساءلة والتعرض للمواطن والمساس بحقوقه الدستورية؛ بسبب انتمائه الحزبي. (مشاقبة، الخلايلة،2016 :34).

وبناء على المطالبة الشعبية، وحراك عام (2011) على أثر ثورات الربيع العربي في بعض الدول العربية، فقد تم إجراء التعديلات الدستورية لعام (2011)، إذ صدر قانون الأحزاب السياسية رقم (16) لعام (2012) ليلغي بذلك العمل بقانون الأحزاب السياسية رقم (19) لسنة (2007)، ثم صدر نظام المساهمة في دعم الأحزاب السياسية رقم (62) لعام (2013)، و من ثم أصبح قانون الأحزاب السياسية رقم (16) عام (2012) هو السند القانوني لعمل الأحزاب السياسية منذ عام (2012). (جوردان زاد، http://www.jordanzad.com).

كرّس المُشرِّع الأردني في القانون رقم (39) لعام (2015) استقلالية الأحزاب السياسية عن السلطة التنفيذية، وذلك بإتباع الأحزاب إلى لجنة شؤون الأحزاب السياسية؛ لمتابعة شؤون التسجيل، وطلب التأسيس، وأسس التمويل، وما يتعلق بقبول الهِبات والتبرعات، وكيفية حلّ الحزب، وأهم ما تناوله هذا القانون هو محاولة الحدّ من الوصاية القانونية على الأحزاب السياسية. (نصراوين،2017).

وأبرزت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية توصيتها فيما يتعلق بمسوّدة قانون الأحزاب الذي يهدف إلى تحفيز المواطنين والمواطنات على تشكيل أحزاب سياسية برامجية، والمشاركة فيها بحرية وفاعلية؛ لتوسيع تمثيل الأحزاب السياسية للمجتمع الأردني، وتمكين الأحزاب السياسية من المشاركة السياسية من خلال خوض الانتخابات.

اللامركزية

جاء في كتاب التكليف السامي الذي وجهه الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء المكلف آنذاك الدكتور هاني الملقي، واستكمالاً لعملية الإصلاح السياسي، طلب العمل على اتخاذ الترتيبات اللازمة، من إصدار أنظمة وتعليمات ضرورية لتنفيذ قانون اللامركزية، وإجراء الانتخابات لمجالس المحافظات المنتخبة، إذ بيّن جلالته أنّ قانون اللامركزية يعدّ حلقة مهمة من حلقات الإصلاح السياسي، لأنه يقوم على تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار التنموي؛ مما يسهم في تطوير وبناء قدرات المحافظات، ويحقق توزيعاً أكثر عدالة لمكتسبات التنمية. (كتاب التكليف السامي الموجه إلى دولة الدكتور هاني الملقي) (http://www.pm.gov.jo)

وكان قد صدر قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015، وبناء عليه أجريت انتخابات المجالس المحلية الأولى في البلاد في 2017/8/15، والتي شملت انتخابات مجالس المحافظات، والبلديات، والمجالس المحلية، وأمانة عمان التي تحكم العاصمة. وقد سُمِّيت الانتخابات رسمياً بـ "انتخابات اللامركزية" وذلك في مسعى لإيجاد حل لتركّز الثروة والسلطة السياسية في العاصمة.

اللامركزية يمكن تعريفها أكاديمياً على أنها تفويض الإدارة المركزية للسلطات المحلية بعيداً عن مركز صنع القرار، فيما تطرحه الحكومة على أنه تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار على المستوى المحليّ (https://carnegieendowment.org).

إن تطبيق لامركزية المحافظات يعمل على تمكينها من صناعة القرارات، وتحديد أولوياتها الاستثمارية بعيداً عن المركز "العاصمة"، عبر رئاسة الوزراء، ونقلها إليها من خلال مجالس مختصة في كل منها.

وتهدف اللامركزية إلى تخفيف الضغط على السلطة التنفيذية في العاصمة عمّان، وتوزيعه على المحافظات التي يفترض أن تكون الأقدر على اتخاذ القرارات المناسبة لكل منها. (الهيئة المستقلة للانتخاب).

قانون مجالس المحافظات، ويهدف إلى إيجاد مجالس في المحافظات تُعنى بتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار، والمحافظة على ممتلكات الدولة وتطويرها في المحافظات، والعمل على توفير أفضل الخدمات للمواطنين، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة والبيئة، والتنسيق في حالات الطوارئ، وتنفيذ سياسة الدولة، كذلك الأمر فإنّ اللامركزية تؤثر بشكل إيجابيٍّ على أداء مجلس النواب، حيث يتفرغ المجلس للوظائف الأساسية المنوطة به، وهي: الرقابة، والتشريع إذ تقوم المجالس المحلية بالاهتمام بشؤون المحافظات من: بنية تحتية، وخدمات، ومطالب المواطنين. (عز الدين الناطور، 2015، ar.ammannet.net.news).

مؤسسات المجتمع المدني

جاء في الورقة النقاشية الثانية: "إنّ السرعة والنجاح في تطبيق المتطلبات الثلاثة: "بروز أحزاب وطنية فاعلة، وتطوير عمل الجهاز الحكومي، وتطوير الأعراف البرلمانية من خلال تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب" تشكل عنصراً أساسياً في عملية الانتقال الناجح نحو الحكومات البرلمانية، وهي أساس التحول الديمقراطي في نظامنا السياسي. وخلال مرورنا في عملية الانتقال هذه، سيترتب على العديد من مؤسساتنا السياسية وفئات مجتمعنا

لعب أدوار مختلفة، وتحمُّل مسؤوليات جديدة". (عبد الله الثاني، الورقة النقاشية الثانية، 2013). انطلاقاً من ذلك سوف تتطرق الباحثتان لعرض موجز عن أهمية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في عملية التحول السياسي.

ظهرت مؤسسات المجتمع المدني في دول أوروبا الغربية، الدول الرأسمالية الغربية، مع الثورة الصناعية والفكرية التي ظهرت في القرنين: الثامن عشر، والتاسع عشر؛ فهي خبرة شهدت ثورات صناعية وتكنولوجية وسياسية ومعرفية وثقافية، حيث كان لها دور فاعل في جميع مناحي الحياة (إبراهيم, 2005: 162).

وقد أولى المُشرِّع الأردني اهتماماً بارزاً في إصدار التشريعات اللازمة لتنظيم المشاركة السياسية من خلال مؤسسات المجتمع المدني، حيث تُعرَّف مؤسسات المجتمع المدني "بأنها مجموعة من المؤسسات والتنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العامّ بين الأسرة والدولة؛ لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف" (غرايبة, 2002: 13).

ويقوم مفهوم مؤسسات المجتمع المدني على عددٍ من الأركان، منها الركن التنظيمي المؤسسي، وهي المؤسسات التي ينضم إليها الأفراد بشكل طوعيّ اختياريّ؛ فهي تعبر عن قوى وشرائح اجتماعية، تهدف إلى تحقيق مصالحها المادية والمعنوية، والدفاع عن مصالحها، سواءً أمام الدولة، أو أمام جهات أخرى تقابلها، من قوى وتنظيمات أو مؤسسات مجتمع مدني أخرى، كذلك الأمر، فإنّ من أبرز أركانها أنها جماعات ليس لها ارتباط بالموروث القائم على معايير: القرابة، أو النسب أو الدين. كنتيجة لتطور المجتمع المدني تضعف الروابط السابقة لصالح روابط المصلحة والانتماء للدولة. أضف إلى ذلك أنّ من أركان منظمات المجتمع المدني استقلاليتها عن الدولة أو الحكومة؛ كونها ناشئة بمبادرات فردية أو جماعية لها استقلالية مالية، وفي الوقت نفسه لها ارتباط

نسبي مع الدولة، وكذلك الأمر فإنّ هذه المنظمات قائمة على القيم والمعايير الأخلاقية التي تلتزم بها نحو الدولة، والمجتمع في الدولة، وفيما بينها كمؤسسات مجتمع مدني. (إبراهيم، 2005: 159).

إن مؤسسات المجتمع المدني لها دور هامّ في توجيه الرأي العامّ نحو القضايا الوطنية والقومية والدولية، والضغط على صُناع القرار السياسي لتحقيق مصالح مهنية ووطنية وقومية.

مؤسسات المجتمع المدني في الأردن لها دور واضح في الإصلاح السياسي، وهي في مجموعها مؤسسات تضم منظمات، وحركات اجتماعية، وجمعيات ثقافية وسياسية غير حكومية: كالنقابات، والاتحادات، والجمعيات الثقافية والمهنية، وجميعها مؤسسات تعبر عن آراء الأفراد المنتمين إليها، وتساعدهم على اكتساب ثقافة ومعرفة بحقوقهم وواجباتهم اتجاه المجتمع، وبما أن الدستور قد كفل وجودها فهي تلعب دوراً بارزاً في الحراك الاجتماعي والسياسي؛ فهي تعبر عن اتجاهات متعددة، ولها برامج متنوعة تساعد في التغيير والتحديث؛ فهي منابر تؤمِّن فرصًا لطرح آراء الأفراد والتعبير عن تطلعاتهم، مؤسسات تعزز أدبيات المشاركة الفاعلة، وتفتح أفق الحوار من خلال ما تقدمه من دراسات، وعقد مؤتمرات وندوات؛ فهي في تزايد، ومنتشرة في أنحاء المملكة. (مقداد،2016: 46).

أما فيما يتعلق بدور النقابات، فهي تعدّ من أهم مظاهر المشاركة السياسية المنظمة والفاعلة، حيث نصت المادة (16) الفقرة (2) من الدستور الأردني " للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة، ووسائلها سِلمية، وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور".

النقابات

جاء نشوؤها مبكراً في الدولة الأردنية، وكان لها فعالية ملحوظة بسبب تجميد النشاط الحزبي منذ الخمسينيّات إلى مطلع تسعينيّات القرن الماضي، حيث عزز ذلك دورَها النقابيّ، وملأ الفراغ السياسي خاصة بدعمٍ هامٍّ من قادة العمل النقابيّ الذين كانوا وما زالوا يتمتعون بموقع ودور هامّ بحكم الدراية السياسية والخلفية الفكرية. (العكش،2012: 78).

فبالإضافة لكون النقابات مؤسسات مَهمَّتُها تنظيم العُمّال والمِهْنيين في مجال عملهم، والمحافظة على شروط استخدامهم، وتحسين ظروفهم، وضمان حياة كريمة لهم ولأسرهم بعد تقاعدهم؛ فالنقابات قوة ضاغطة لتحقيق أهدافها ومصالحها، كما أن النقابات المهنية تمتلك دوراً هامّاً في التعبير عن رأي مُنتسبيها في القضايا السياسية: الوطنية، والإقليمية، والدولية. (مشاقبة، خلايلة , 2016: 78).

الجمعيات

بدأت ملامح الحياة السياسية تظهر بشكلها الجديد مع تطور البنية التشريعية مع مجلس النواب المنتخب عام 1989م، وصدور الميثاق الوطني، والعمل على توطيد التعددية السياسية وحرية التنوع الفكري،إذ كان مدخلاً لتأسيس الجمعيات بأشكالها المهنية والخيرية والهيئات الثقافية بتنوع اهتماماتها، منها: حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتثقيف بحقوق المواطن الاقتصادية، علماً بأنّ التشريعات الناظمة لعمل الجمعيات بمختلف أشكالها وأهدافها كانت بصدور قانون الجمعيات رقم (33) لعام (1966)، وقانون الجمعيات رقم (51) لعام (2008) وتعديلاته، إذ بيّن الوظائف والأدوار الرئيسة المنوطة بها، مثل: نشر الثقافة المجتمعية، والتنمية

الاقتصادية، وتقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى التجنيد السياسي، وتوثيق علاقات الودّ مع العالم الخارجيّ، ومتابعة قرارات الحكومة ورصدها. (مقداد،2016: 324)

إنّ التشريعات الناظمة للعمل السياسي، من: قانون انتخاب، وقانون أحزاب سياسية، ونقابات عُمّالية مِهنية، ومؤسسات المجتمع المدني التي شرعت بموجب دستور عام 1952 وتعديلاته أوجدت البيئة المناسبة لدعم وتشجيع المشاركة السياسية، وقد وضعت الأوراق النقاشية خارطة الطريق للعمل السياسي الفعّال، ودعت المواطنين الأردنيين بمختلف انتماءاتهم الفكرية للانخراط بالعمل السياسي للوصول بالأردن إلى دولة ديمقراطية بالمفهوم العصري للديمقراطية.

المبحث الثالث: رؤية نحو تمكين الديمقراطية ومأسستها في ضوء الأوراق النقاشية الملكية

يشكل التطور السياسي في الأردن لإنجاز التحول الديمقراطي وإرساء نهج الحكومات البرلمانية الهدف الأساسي الذي يرتبط بمجموعة من القيم الواجب توافرها في المجتمع الأردني، ومنها: حرية التعبير التي تقود إلى التنافس عبر صناديق الاقتراع، والتعددية، والتسامح، وسيادة القانون، وتعزيز مبادئ الفصل والتوازن بين السلطات، إضافة إلى حماية الحقوق الراسخة لجميع المواطنين، والالتزام بالواجبات وفقاً لأحكام الدستور.

تنبع أهمية هذه القيم للتأكيد على أنّ الالتزام من قبل الجميع باحترام إرادة الأغلبية، واحترام حقوق الأقلية مرتبط بالتطور الذي يحصل على كافة المستويات من: قانون الاحزاب، والنظام الانتخابيّ، وعمل مؤسسات المجتمع المدنيّ، وصولاً إلى تحقيق الحكومة البرلمانية على أسس حزبية.

هذا التطور المنشود لا يتم بمعزل عن المشاركة الفاعلة والمسؤولة من قبل المواطنين، وهذه المشاركة تتمثل في مجموعة من الممارسات التي يقوم بها المواطنون؛ بغية الاشتراك في صنع القرار السياسيّ، وتنفيذه، ومراقبة تنفيذه، وتقييمه، اشتراكاً خالياً من الضغط الذي قد تمارسه السلطة عليهم.

وحتى نصل بمفهوم المشاركة إلى التطور الذي نريده لا بُدَّ من إدراك أنه المحصلة النهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية التي تتضافر في تحديد بنية المجتمع الأردنيّ ونظامه السياسي وسماتهما وآليات عملهما، ويعدّ التوافق بين نمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومبدأ المشاركة دليلاً على المدنية، وذلك من خلال المشاركة الاقتصادية المتمثلة في فرصة عمل وتقدّم العلوم والمعرفة التقنية والموضوعية، والمشاركة السياسية بآلياتها المختلفة في صنع القرار، والمشاركة المجتمعية والتطوع بهدف خدمة المجتمع، وتنمية البيئة، والمشاركة الثقافية على أساس المبادرات و الإنجازات التي تهدف في مجملها إلى التمكين الديمقراطي، وتحقيق دولة القانون والمؤسسات.

إضافة إلى ما سبق، فإنه ولإرساء أُسس الديمقراطية التي نسعى إليها، وجعلها قناعة ثابتة راسخة عند المواطنين في كافة المستويات والفئات العمرية، وللوصول إلى المواطنة الفاعلة، وتحمّل المسؤولية الاجتماعية والوطنية، لا بُدَّ من تحقيق شروط الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وآليات هذا الإصلاح تتمّ بالمساءلة، ومحاربة الفساد واجتثاثه، والإصلاح القانوني الذي يؤدي إلى الإصلاح الديمقراطيّ، وذلك من خلال التعديلات الدستورية التي تقود في النهاية إلى الحكومة البرلمانية. (العتوم، 2013).

وهذا ما أوصت به اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية مِن خلال تقديمها للتعديلات الدستورية المُقترحة المتعلقة بقانوني الانتخاب والأحزاب وآليات العمل النيابيّ.

إنّ تدنيّ النسبة العامّة لانخراط المواطنين، ولاسيما الشباب، في مؤسسات المجتمع المدنيّ، وبالأخص الأحزاب السياسية تعدّ من أبرز المُعيقات التي ترافق مسيرة الحياة الديمقراطية في الأردن، ويعود ذلك إلى العديد من العوامل؛ فقد أسهم المجتمع في تكريس هذه الصورة من خلال ضعف بنية المجتمع المدني ومؤسساته، رغم الانتشار الكبير لهذه المؤسسات بعد عام 1989، وذلك مقابل الدور الواسع الذي تسيطر عليه الدولة، وغياب مفهوم المجتمع المدني، والوعي بأهميته لدى قطاع عريض من المواطنين، هذا بالإضافة إلى الإحساس بعدم أهمية الأحزاب السياسية في إطار العملية السياسية؛ وذلك لعدم وجودها كشريك أساسيٍّ في العمل السياسيّ في ظل ضعف البيئة القانونية والثقافية المحيطة بها، مقابل إعطاء الثقة للمؤسسات التقليدية للمجتمع، وخصوصاً فيما يتعلق بانتخاب مُمثلي السلطة التشريعية، وفي اختيار أعضاء الحكومات.

إنَّ القصور في المشاركة السياسية من خلال الأحزاب لا يقتصر فقط على ما تمَّ ذكره آنفاً، وإنمّا يُعزى أيضاً إلى مدى قدرة الأحزاب ذاتها على طرح برامج قابلة للتحقيق، وجاذبة للمواطنين.

إنَّ التطوّر على القوانين الناظمة للحياة الديمقراطية يلزمه تطوّر في تركيبة البنية الاجتماعية، يرافقه تغيّر في الثقافة السائدة من كل الأطراف فيما يتعلق بعدم ثقة المواطنين بالحكومات، وعدم إلغاء القيود المفروضة، المتمثلة في الإجراءات التنظيمية، وإصدار التراخيص لمؤسسات المجتمع المدني للسيطرة عليها وإخضاعها للإشراف الرسميّ للدولة.

في ضوء ما سبق، فإنّ التحرك نحو المشاركة السياسية، لاسيّما عند الشباب، أخذ منحى الخروج إلى الشارع مباشرة على شكل حراكات شبابية، تسعى إلى تحقيق مطالبها، مع فشل أن يكون هنالك دور مِحوري وأساسيّ للشباب في الحياة الحزبية مع وجود القيود على البيئة المحيطة بمؤسسات المجتمع المدني.

وبناءً على ذلك، لا بُدَّ من تفعيل المشاركة العامّة للشباب في الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدنيّ، من خلال تحسين البيئة المحيطة بعملية المشاركة السياسية، وذلك من خلال تخريج قيادات شبابية مميزة، قادرة على العمل السياسي، والتي لن تتم إلا عن طريق تعزيز روح التسامح، والإدارة السِّلْمية للاختلافات، والتي لن تتأتى إلّا من خلال الالتزام بالدستور، وسيادة القانون، وتعزيز مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وإصلاح التعليم، وتعزيز الثقافة المدنية، والمشاركة في الأندية الرياضية والشبابية بعيداً عن الجهوية والطائفية وغيرها من التفريعات التي تُعيق بناء المجتمع والدولة المدنية. وهنا تأتي الورقة النقاشية السابعة التي تسلط الضوء على أهمية التعليم ودوره في إعداد الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية والشبابية المختلفة التي بدورها تسهم بشكل كبير جداً في عملية التمكين المنشودة.

ولا بُدَّ أيضاً من تشريع القوانين الناظمة للحياة المدنية، بحيث تكون قوانين عصرية راسخة ثابتة، قابلة للتطوير والتعديل، ومنها: قانون الأحزاب السياسية وما ينبثق عنه من أنظمة وتعليمات تدعم العمل الحزبيّ، وتوفر له غِطاءً قانونيّاً ماليّاً، على أن تكون توافقية، وتلبِّي مطالب الشارع الأردنيّ، بحيث تعمل هذه الأحزاب على استقطاب المواطنين، ولا سيَّما فئة الشباب، وتكون مُوجِّهاً إيجابيّاً لتنسيق مطالبهم، وتحقيق أهدافهم، والأخذ بأفكارهم. وبدوره يقع على عاتق الأحزاب مَهمَّات اتجاه المجتمع، فلا بُدَّ من تجسيد شعارات واقعية يقبلها المجتمع، وعلى الأحزاب طرح برامج وطنية جاذبة للمواطنين، وأن تعمل على تضييق الفجوة مع المجتمع، وأن تكون المصلحة الوطنية العامّة فوق مصلحة الحزب الضيقة، ولا بد من وجودها كشريكٍ أساسيٍّ في الدولة الأردنية.

وفيما يتعلق بقانون الانتخاب، لا بُدَّ من تشريع قانونٍ توافقيٍّ، يُشجِّع انخراط أفراد المجتمع الأردني بشكلٍ عامٍّ، والشباب بشكلٍ خاصٍّ، في المشاركة من خلال الترشح أو الانتخاب، قانون انتخاب ينسجم ويتوافق مع قانون الأحزاب، بحيث يعيد للعمل الحزبيّ أهميته واعتباره، ويُعزز النهج الديمقراطيّ المنشود.

أمّا مؤسسات المجتمع المدنيّ فلا بُدَّ من إعطاء الحرية لتشكيل الجمعيات والنقابات لتعزيز بناءِ مُجتمعٍ مدنيٍّ فاعلٍ.

وأخيراً، وتجسيداً للديمقراطية، لا بُدَّ مِن أنْ تُناط مؤسسات المجتمع المدنيّ، مِن أحزاب وجمعيات ونقابات عُمّالية ومِهْنية، بالقضاء، على أن يكون تدخّلٌ للدولة في هذه المؤسسات في حالة مخالفتها للدستور.

ولتغيير هذه الصور النمطية التي تُعيق المشاركة السياسية، فقد قدّمت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التعديلات الدستورية المُقترحة، بإضافة فقرتين حول تمكين الشباب والمرأة للمادة السادسة من الدستور، بالإضافة كما ذكر سابقاً ما يتعلق بمشاريع القوانين الخاصة بالانتخاب والأحزاب.

ويمكن اعتبار التعديلات الدستورية الأخيرة 2022 نتائج مُهِمّة لهذه الدراسة، حيث هدفت التعديلات الأخيرة إلى تطوير آليات العمل النيابيّ؛ لمواكبة التطورات السياسية والقانونية التي شهدها النظام الدستوري الأردني منذ صدور الدستور عام 1952، بما يخدم ويُعزز منظومة العمل الحزبيّ والحياة السياسية بشكل عامّ، ومن خلاله تمّ منحُ أعضاء مجلس النوّاب الحقّ في اختيار رئيس المجلس، وتقييم أدائه سنوياً، ومنح ثلثي أعضاء المجلس حق إقالة رئيسه، فضلاً عن تحصين الأحزاب السياسية وحمايتها مِن أيِّ تأثيرات سياسية، وإناطة صلاحية الإشراف على تأسيسها ومتابعة شؤونها بالهيئة المستقلة؛ كونها جهة محايدة ومستقلة عن الحكومة، بما يُعزز مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والنأي عن أيِّ تأثيراتٍ حكومية، وتوحيد الاجتهاد القضائي الصادر في الطعون

المُقدَّمة في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب، وتكريس مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص بين المترشحين للانتخابات النيابية، وتكريس قاعدة عدم تضارب المصالح، وتشديد القيود على التصرفات والأعمال التي يُحظر على أعضاء مجلسي الأعيان والنواب القيام بها في أثناء عضويتهم.

وتبقى الأوراق النقاشية الملكية خارطة الطريق نحو ترسيخ الديمقراطية كأسلوب حياة، تدعم المواطنة الفاعلة في عملية المشاركة، حيث تعد هذه الأوراق جزءاً أساسيًا من عملية الإصلاح السياسي، تؤكد سيادة القانون الذي يعد عماد الدولة المدنية التي تستند لأحكام الدستور الذي أشارت إليه الورقة النقاشية السادسة.

المراجع

إبراهيم، حسنين توفيق. (2005). النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

أسامة تليلان، (2011) الشباب والأحزاب السياسية في الأردن، مركز الرأي للدراسات، http://www.alraicenter.com/User_Site/Site/View_Articlear.aspx?type=2&ID=352

توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية. (2022).

الحجاج، خليل إبراهيم. (2013). تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، عمّان، الصايل للنشر والتوزيع.

حسام العتوم (2013)، التمكين الديمقراطي، وكالة عمون، https://www.ammonnews.net/article/152546

درادكة، محمد. (2015) .أثر الربيع العربي على المشاركة السياسية: الأردنّ نموذجاً (2011-2013م) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.
https://repository.aabu.edu.jo/jspui/handle/123456789/1316

سويل، كيرك (2017) الأردن والسعي إلى اللامركزية https://carnegieendowment.org/sada/72906

السويلمين، محمد عواد (2016). تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة (1989-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

الشرعة، محمد كنوش علوان. 2000. التجربة الديمقراطية في الأردن: الجذور-الواقع-التحديات-الآفاق. المستقبل العربي، مج. 23، ع. 257، ص. 180-197.

صالح، سامية خضر. (2005). المشاركة السياسية والديمقراطية، اتجاه النظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، القاهرة، جامعة عين شمس.

عبد الله الثاني ابن الحسين (2013). الورقة النقاشية الرابعة: نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة. صفحة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم.

عبيدات، محمد طالب. (2016) قراءة في كتاب التكليف السامي https://www.ammonnews.net/article/569011

عثمان، محمد عادل. (2016). تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، المركز الديمقراطي العربي،

علوان، حسين. (1997). المشاركة السياسية والعملية السياسية، المستقبل العربي، مجلد (20)، العدد 223. https://search.emarefa.net/detail/BIM-186289

الغرايبة، مازن. (2002). المجتمع المدني والتكامل، دراسة في التجربة العربية، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

فريحات، إيمان (2012)، التطور التاريخي لقوانين الانتخاب في الأردن 1928-2011، عمّان، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، الجامعة الأردنية، 5(4):98-160.

فريحات، إيمان. (2012). التطور التاريخي لقوانين الأحزاب السياسية في الأردن، عمان، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، 39(2):301-324.

قانون الأحزاب، وزارة الشؤون السياسية 1991 وتعديلاته 2015. https://tinyurl.com/bder5b2x

قانون الانتخاب 1960-1986. https://tinyurl.com/mr2s4bxw

مركز دراسات القدس، قانون الأحزاب السياسية الأردنية-الجدل العامّ.

مشاقبة، أمين، وآخرون. (2016). الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في الأردن، عمّان، منتدى الفكر العربي.

مصالحة، محمد. (1999). التجربة الحزبية في الأردن، دراسة تحليلية مقارنة، عمّان، دار وائل للطباعة والنشر.

مقداد، محمد. (2016) .دراسات نظرية وتطبيقية في الإصلاح والتنمية السياسية، عمّان، عالم الكتب الحديث.

الناطور، عزالدين. (2016) اللامركزية؛ ماهيّتها وأهدافها وآلية عملها https://tinyurl.com/bdz5vjnw

نصراوين، ليث. (2017). النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن، دراسة مقارنة، كلية الحقوق / الجامعة الأردنية.

References

Abdullah II Ibn Al-Hussein (2013). Fourth Discussion Paper: Towards an Effective Democratic and Active Citizenship.

Al-Natour, Ezzedine. (2017) decentralization; What are its goals, objectives and mechanism of action? https://tinyurl.com/yytyl3b3

Al-Suwailemin, Muhammad Awad (2016). The Impact of Socialization on Political Participation in Jordan during the period (1989-2015), unpublished Master's dissertation, Middle East University.

Alwan, Hussein. (1997). Political Participation and the Political Process, The Arab Future, Vol (20), Issue 223. https://search.emarefa.net/detail/BIM-186289

Daradkeh, Muhammad. (2015). The Impact of the Arab Spring on Political Participation: Jordan as a Model (2011-2013) unpublished Master's thesis, Al al-Bayt University. https://repository.aabu.edu.jo/jspui/handle/123456789/1316

Freihat, Iman. (2012). The Historical Development of Election Laws in Jordan 1928-2011, Amman, The Jordanian Journal of History and Antiquities, University of Jordan, 5(4): 98-160.

Freihat, Iman. (2012). The Historical Development of Political Party Laws in Jordan, Amman, *Journal of Human and Social Sciences Studies*, 39(2) :301-324.

Gharaibeh, Mazen. (2002). Civil Society and Integration, A Study in the Arab Experience, Abu Dhabi, *Emirates Center for Research and Strategic Studies*.

Hajjaj, Khalil Ibrahim. (2013). History of Jordanian Political Parties, Amman*, Al-Sael for Publishing and Distribution.*

Hosam Al-Atoum, (2013). Democratic Empowerment, Ammon Agency https://www.ammonnews.net/article/152546 https://shorturl.at/cmPUW

Hussin Bin Talal University (2012) http://www.jobook.jo/more.php?id=93&catid=30

Ibrahim, Hassanein Tawfiq. (2005). Arab political systems, recent trends in their studies, *Center for Arab Unity Studies*. Beirut.

Masalha, Muhammad. (1999). The partisan experience in Jordan, a comparative analytical study, *Wael House for Printing and Publishing*, Amman.

Mashqabah, Amin. (2016). Political Reform and Political Participation in Jordan, *Arab Thought Forum*, Amman.

Miqdad, Muhammad. (2016). Theoretical and applied studies in reform and political development, *the modern world of books*, Amman.

Nasraween, Laith. (2017). The legal system of political parties in Jordan, a comparative study, Faculty of Law / University of Jordan.

https://iec.jo/sites/default/files/1451818790-pm1.pdf

Obeidat, Muhammad Talib. (2016). Reading in the book of the High Commission,

https://www.addustour.com

Osama Telilan. (2011). Youth and Political Parties in Jordan, Al-Rai Center for Studies.

Othman, Muhammad. (2016). Rooting the Concept of Political Participation, *Arab Democratic Center for Strategic, Economic and Political Studies*.

Recommendations of the Royal Committee to Modernize the Political System.

Saleh, Samia Khader. (2005). Political and Democratic Participation, a trend of modern theory and methodology that contributes to understanding the world around us, Cairo, Ain Shams University.

Shari'a, Mohammad. (2000). Democracy in Jordan: Roots, Reality, and Challenges, *The Arab Future*, Amman, Jordan.

Sowell, Kirk (2017). Jordan and the Quest for Decentralization,

https://carnegieendowment.org/sada/72906

د. سحر محمد الطراونة، حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية/العلاقات الدولية من جامعة مؤتة ودرجة الماجستير في العلوم السياسية /علاقات دولية من الجامعة الأردنية ودرجة البكالوريوس في العلوم السياسية من الجامعة الأردنية ، عملت كمساعد باحث وتدريس في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وأستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية و أستاذ مساعد في قسم العلوم الأساسية/جامعة الشرق الأوسط، عضو في الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، Starawneh@meu.edu.jo

د. ريما أبو حميدان، حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة باسكو /إسبانيا، عملت كمحاضر غير متفرغ في الجامعة الأردنية وأستاذ مساعد في جامعة العلوم التطبيقية وأستاذ مشارك في جامعة الشرق الأوسط، وعملت في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عضو في الجمعية الأردنية للعلوم السياسية.
reem.lutfi@hotmail.com